اختبار الحكمة المتعارف عليها
تصورات الأمن في جنوب لبنان

لقد خرج سكان جنوب لبنان من نزاع طائفي طويل الأمد، ومن احتلال إسرائيلي، ومن حرب مدمرة في منتصف العام ٢٠٠٦. لقد أسفرت حرب عام ٢٠٠٦ بين حزب الله وإسرائيل عن مقتل ما يقرب من ألف شخص في جنوب لبنان، ودمرت بنيته التحتية، وشردت ما يقدر بنحو مليون شخص في كل من البلدين. كما بينت استمرار الوضع المتفجر للاقليم.

وعلى الرغم من كتابة الكثيرين عن الوضع في جنوب لبنان، إلا إن عددا من الأسئلة ما لبثت بلا إجابة، إلا وهي كيف هي مشاعر الجنوبيين اللبنانيين، في أعقاب حرب عام ٢٠٠٦، إزاء حالتهم الأمنية؟ لمن ينظرون لحمايتهم من التهديدات الخارجية والمحلية؟ ما هي الأحزاب السياسية التي يدعمونها؟ كم عدد الأسر التي تحمل أسلحة، وما هي وجهات نظرهم بشأن الحد من الأسلحة، بما في ذلك اضفاء صبغة نظامية على الجماعات المسلحة غير الحكومية؟

يقدم هذا الفصل نتائج دراسة مسح أسري أجريت في جنوب لبنان بين شهري إذار/مارس وأيار/مايو ٢٠٠٨، إذ بحث هذه المسائل وغيرها. يبدأ الفصل بتحديد المحاور الأساسية في التاريخ التي أفضت إلى حرب ٢٠٠٦، واصفاً الأطراف المركزية والقوى المحركة الرئيسية لذلك النزاع. ثم يعرض نتائج تقييم العنف المسلح في جنوب لبنان، مولياً اهتماما خاصا للمسائل المتصلة بانعدام الأمن أثناء حرب ٢٠٠٦ وبعدها، وكذلك وجهات النظر إزاء الترتيبات الأمنية والانتماء الحزبي وحيازة الأسلحة والحد منها. النتائج الرئيسية هي ما يلي:

- لقى نحو ألف شخص مصرعهم وجرح ٥٨٠٠ في جنوب لبنان كنتيجة مباشرة لحرب عام ٢٠٠٦، فيما تسببت الأنشطة القتالية في إتلاف أو تدمير ما يقرب من ٦٩ ألف منزل في تلك المنطقة.
- أعرب سكان الجنوب، على اختلاف انتماءاتهم السياسية، عن تأييدهم القوي لمؤسسات أمن الدولة، مشيدين بالجيش اللبناني والشرطة على الدوام باعتبارهما العنصرين المفضلين لتوفير الأمن.
- يعتقد أقل من ربع السكان أن توسيع وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) على الحدود مع إسرائيل سيعزز أمن المجتمع المحلي.
- على الرغم من الافتراض العام بأن حزب الله يتمتع بشعبية على نطاق واسع في أوساط الجنوبيين، إلا أن دعم الجماعات المسلحة غير الحكومية بشكل عام وحزب الله بشكل خاص، يبدو على الأقل جزئياً مبالغاً فيه.
- مدى اتساع حيازة المدنيين للسلاح الناري في جنوب لبنان غير معروف، لكنه ربما يكون أعلى بكثير مما تعكسه الردود على المسوح. كما أن هناك أدلة على تواصل تدفق الأسلحة إلى جماعات غير تابعة للدولة، مثل حزب الله رغم حظر السلاح الذي أقره مجلس الأمن في عام ٢٠٠٦.
- هناك دعم كبيرضمن سكان جنوب لبنان لحد الحكومة من حيازة المدنيين للأسلحة، فضلا عن حظر الميليشيات المسلحة؛ أما أولئك الذين يساندون أحزاب المعارضة، مثل حزب الله، فمن المرجح الا يفضلون مثل هذه المبادرات على نحو كبير.

يكشف تقييم جنوب لبنان على أن وجهات نظر السكان وخبراتهم هي إلى حد ما أكثر تنوعا مما كان يفترض في السابق. وتخلص الدراسة، رغم الاعتقاد السائد بشعبية الجماعات المسلحة غير الحكومية بين أبناء الجنوب، إلى أن الدعم الذي تتمتع به هذه الجهات، وأهمها حزب الله، ربما مبالغ فيه. وإذ ينبغي عدم التقليل من مدى نفوذ الحزب في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في جنوب لبنان، فإنه يجب عدم افتراض أن أعماله تعكس إرادة معظم الجنوبيين.

أعرب سكان جنوب لبنان عن تأييدهم القوي لمؤسسات أمن الدولة.

ولئن أفاد المجيبون على المسح تمتعهم بمستويات عالية من الارتياح لنوعية الحياة والشعور بالسلامة الشخصية في شهر أيار/مايو ٢٠٠٨، إلا أنهم، جماعة، كانوا حذرين بشأن مسألة حد الحكومة من السلاح، بما في ذلك حظر الميليشيات غير الحكومية. فقد أفاد كثير من أتباع الحكومة ومن الحياديين (المستطلعة آراءهم) بأنهم يؤيدون مثل هذه التدابير؛ أما بين أتباع أحزاب المعارضة، بما في ذلك حزب الله، فالتأييد أمر استثنائي. ويؤكد تباين وجهات النظر حول تنظيم الأسلحة حقيقة على درجة كبيرة من الأهمية في الحياة اللبنانية، وهي أن البلاد ما زالت فريسة لانعدام الاستقرار السياسي. وإلى أن تعالج الأسباب الجذرية للعنف السياسي، فإن الكثيرين في جنوب لبنان يبدون غير راغبين في تسليم اسلحتهم إلى الأجهزة الحكومية.

جدول ١،١ الأمن والحد من الأسلحة: الردود

السؤال	الرد	أنصار الحزب	أنصار من خارج الحزب	المجموع*
أول شخص تتوجه إليه/تتصل إذا سرقت مدخرات مهمة منك	الشرطة	٨٢,٤٪	٦٨,٢٪	٧٣,٦٪
	آخرون	١٧٪	٣١,٨٪	٢٦,١٪
	الشرطة	٨٥,٤٪	٩٢,٧٪	٨٩,٩٪
	آخرون	١٤٪	٧,٢٪	٩,٨٪
أول شخص تتوجه إليه/تتصل إذا ما هددت بقتل أو جرح؟	كبار السن في المجتمع المحلي	١٣٪	١,٨٪	٦,١٪
	آخرون	٨٦,٤٪	٩٨,١٪	٩٣,٦٪
من الناحية المثالية، من الذي رأيك ينبغي أن يكون مسئولا عن الأمن؟	الجيش	٨٩,٩٪	٩٢,٤٪	٩١,٥٪
	آخرون	٦,٣٪	٤,٣٪	٥٪
هل أنت مع تشديد الرقابة الحكومية على أسلحة المدنيين أم ضدها؟**	مع	١٦,١٪	٤١,٧٪	٣٣,٢٪
	ضد	٣٤,٧٪	٢٩,٤٪	٣١,٢٪
تحسين قدرات الشرطة/الأجهزة الأمنية يعمل على جعل مجتمعي المحلي أكثر أمنا	موافق	٨٨,٣٪	٩٠,٦٪	٨٩,٧٪
	غير موافق	٠,٦٪	٠,٤٪	٠,٥٪
زيادة حضور الأمم المتحدة بمراقبة الحدود مع إسرائيل يجعل مجتمعي المحلي أكثر أمنا	موافق	٨,٣٪	٣٢,٧٪	٢٣,٦٪
	غير موافق	٦٣,٥٪	٣٨,٤٪	٤٧,٧٪
لو ترك اللاجئون الفلسطينيون لبنان لأصبح مجتمعي المحلي أكثر أمنا	موافق	٣٧,٥٪	٦٧,٣٪	٥٦,٥٪
	غير موافق	١٧,٩٪	١٢,٦٪	١٤,٥٪
اتفاقات سلام دائم بين إسرائيل ولبنان تجعل مجتمعي المحلي أكثر أمنا	موافق	٤,٦٪	٤,٢٪	٤,٤٪
	غير موافق	٩١,٩٪	٨١,٣٪	٨٥,٤٪

ملاحظات :

* قد لا يكون مجموع النسب المئوية ١٠٠ بسبب استبعاد ردود مثل «لا أعرف» و«أرفض الإجابة».

** يرجى ملاحظة أن ٤٩,٢ في المائة من مؤيدي الحزب أجابوا بـ«لا أعرف» أو «لا أهتم» حول هذا الموضوع. ومن غير أنصار الحزب فقد عبر ٢٨,٨ في المائة عن هذه المشاعر.

وأشار المجيبون على المسح، في الوقت نفسه، بغض النظر عن ميولهم السياسية، إلى أنهم ينظرون في المقام الأول إلى مؤسسات الحكومة الأمنية، وتحديدا الجيش والشرطة اللبنانيين، لتوفير الأمن. وجاء هذا الدعم على حساب الميليشيات غير الحكومية، بما فيها الجناح العسكري لحزب اللّه، وقوة حفظ السلام العالمية اليونيفيل. على الرغم من تصوير اقليم جنوب لبنان منذ فترة طويلة على أنه معقل لحزب اللّه، فقد أبدى سكانها ثقة أكبر في مؤسسات الدولة الأمنية مما كان يعتقد سابقاً.

إن تباين وجهات النظر بخصوص تنظيم الأسلحة يعكس حقيقة بقاء لبنان فريسة لانعدام الاستقرار السياسي.

يمر سكان جنوب لبنان بمنعطف حاسم. فرغم الاضطرابات الأخيرة، فإن العديد من سكان المنطقة يدعمون تنظيم حيازة الأسلحة النارية المدنية وحظر الجماعات المسلحة غير الحكومية. بل إن هناك دعماً أكبر – بالإجماع تقريباً – لمؤسسات الدولة الأمنية، بما فيها الجيش والشرطة اللبنانيين. كما أن هنالك تطلعاً بمستقبل أفضل تقوم فيه الدولة اللبنانية بتوفير الأمن لجميع مواطنيها. لقد عرف لبنان اعتبارا من مطلع عام ٢٠٠٩ هدوئاً، بيد أن مؤيدي للحكومة والقوى المعارضة داخل البلاد ما لبثوا في نزاع. كما تواصل الوضع المتوتر مع إسرائيل، تؤججه تقارير تفيد بأن حزب اللّه إعاد تسليح نفسه منذ حرب عام ٢٠٠٦. وفي لبنان، كما في العديد من البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، فإن انعدام الأمن يحجب الأفق.